الدليل على حدوثه ويلزم من حدوثها افتقارها الى
محدث ويلزم منه علل ومعلولات لاتتناهي وقد
ابطل حوادث لا اول لها وقد قام الدليل على بطلانه
وسبق ايضاح انهم لا يمنعون الاستحالة في علل ومعلولات
لاتتناهي لما فيها من الترتيب الطبيعي على ما سبق التنبيه
عليه منهم وان كان المقتضي مما يجوز ان يمنعه مانع فنقول
هو قديم او حادث فان كان حادثا افتقر الى محدث ء
ويلزم منه ما لزم في الاول فان كان قديما فاما ان يكون
له مانع اولا فان كان له مانع فذلك المانع اما ان يكون
قديما او حادثا فان كان قديما استحال عدمه كما سبقت
الدلالة عليه ويلزم منه ان لا يوجد مقتضاه وقد وجد
فهو خلف وان كان المانع حادثا فقد كان في الازل عزيا
عن المانع فيلزم منه وجود مقتضاه ازلا وفي ذلك ء
منافضة لما قام الدليل عليه من حدوثه فيبطل اذا ان
يكون علة وان يكون طبيعية فلزم ان يكون صانعا مختارا
وهو المط **الامر الثالث** في ترجمة الابواب التي بانى
الكلام فيها عليها قال اذا ثبت الصانع فالنظر بعد
ذلك فيما يجب له وما يستحيل عليه وفيما يجوز في احكامه
قلت اعلم ان الجواز لا يتطرق الى ذاته ولا الى صفة
من صفاته وانما يتطرق الى افعاله فان اراد بالاحكام
هذا فهو حسن والله اعلم **القول فيما يجب لله تعالى**
من الصفات قال اعلم ان صفاته تعالى منها
نفسية ومنها معنوية اه **قلت** تضمن هذا الباب
فصولا سبعة الاول في ذكر الصفات النفسية والمعنوية
واثبات ان الصانع موجود اعلم ان المتكلمين افترقوا

فرقتين

فرقتين فمنهم نفات الاحوال فالصفات عندهم قسمان
نفسية ومعنوية فالنفسية كل ما آل القول فيه الى الذات
والمعنوية ما آل القول فيه الى معنى زائد على الذات ومنهم
مثبتو الاحوال فالصفات عندهم ثلاثة نفسية ومعنوية
ومعنى فالنفسية كل حال تثبت للذات غير معللة والمعنوية
كل حال تثبت للذات معللة بمعنى قايم بها وصفة المعنى ء
اشارة الى العلة الموجبة للحال فانها حالة في الموصوف فكانت
صفة وقد ضرب لكل واحد منهما المثال في الشاهد الا انه
لم يذكر صفة المعنى ولا بد من القول بها على القول باثبات
الاحوال ثم وعد في هذا الباب ان يتعرض للصفات النفسية
قال ونقتصر بها على ذكر وجوده ولم نذكر فيما ذكره في هذا البا ب
شيا يصح ان يكون من قبيل الصفات النفسية وقد
اعترف بان الوجود ليس من الصفات وان الاصحاب قد
يتوسعون باطلاق لفظ الصفة عليه والعلم به
علم بالذات والدليل على اثبات وجود الصانع صدور
الافعال منه ولا يصح صدورها من المعدوم اذ
العدم نفي محض ولا فرق بين قول القايل لا صانع
للعالم وبين قوله الصانع معدوم فانه اضافة النفي
اليه في التقدير الا ان قول القايل الصانع معدوم
جمع بين ثبوته ونفيه وفيه زيادة تناقض مع ء
التصريح بالنفي المستفاد من القول الاول نعم لا يصح
للمعتزلة اثبات الصانع من حيث ان المعدوم عندهم
ثابت موصوف بصفات الاثبات وعندهم ان
الصانع لا يوصف الا بالصفات النفسية ويحيلون
صفات المعنى عليه وصفات النفس يصح ان تثبت

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)